كلمتي

معالي السيد

باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

معالي الدكتور

زيـــاد فريـــز

محافظ البنك المركزي الأردني

في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية
مع محافظ البنك المركزي الأردني
الإثنين ٢٠١٢/٦/١٨

جمعية البنوك في الأردن

حزيران ٢٠١٢
عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وطباعة

Control
Design & Printing Services

Tel: 4653644 - Telefax: 4653640
e-mail: info@bestcontroldesign.com

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أولا : كلمة معالي الأستاذ باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن	٨
ثانياً : كلمة معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني	١٢

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تفرد هذا العدد من سلسلة كراسات الجمعية ليكون عـدداً خاصاً يتضمـن كلمة معالي السيد باسـم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنـوك فـي الأردن، وكلمـة معالي الدكتور زيـاد فريز محافظ البنك المركـزي الأردني، وذلـك فـي اللقاء السنوي للأسـرة المصرفية مع محافظ البنك المركـزي الأردني الذي نظمته الجمعية يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٦/١٨.

ويأتي إصـدار هذه الكلمات على شـكل كراسـة نظراً لما تضـمنته مـن تلخيص واف وشـامل لمختلف التطورات المصـرفية والمالية والنقدية والاقتصـادية في الأردن خلال الآونة الأخيرة.

وقد جاءت كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك السـيد باسـم خليل السـالم لتؤكد على الدور المفصلي الذي لعبه البنك المركزي الأردني في المحافظة على استقرار القطاع المصـرفي الأردني، وعلى دور السياسة النقدية الحصـيفة التي اتخذها البنك المركزي في الحفاظ على مكتسـبات الاقتصاد الأردني. كما تناول رئيس الجمعية في كلمته الوضع الاقتصـادي الذي تمر به المملكة وحجم التحديات التي يواجهها، مشيراً لضرورة تكاثف جميع الجهود لاجتياز المرحلة الراهنة والعودة لمسار النمو.

أمـا كلمـة محافظ البنك المركـزي الأردني الدكتور زياد فريز فجاءت لتقدم وصـفاً شاملاً ودقيقاً عن تطورات الوضع الاقتصادي في الأردن منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحتى وقتنا الراهن، مستعرضـاً أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن مع التركيز على أوضاع المالية العامة وضرورة المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الجهاز المصرفي.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

أولاً:

كلمة معالي السيد

باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

معالي محافظ البنك المركزي الأردني الأكرم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة الكرام

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يشرفني بأسمكم جميعاً أن أرحب بمعالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز.

فقد حرصت الجمعية خلال الأعوام الماضية على أن تجمع شمل الأسرة المصرفية ومختلف الشركاء من مختلف شرائح القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الرسمية المختلفة في لقاء خير مع معالي محافظ البنك المركزي لنتدارس فيه مستجدات اقتصادنا الوطني وأوضاع السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

اخواني ،،،

نسجل لمعالي محافظ البنك المركزي دعمه المتواصل لقطاع البنوك في الاردن وتحفيز دوره في مسيرة التنمية ونعتز بالدور المفصلي الذي لعبه ويلعبه البنك المركزي الاردني في المحافظة على متانة واستقرار هذا القطاع، والى جملة السياسات النقدية الحصيفة للبنك المركزي والتي جاءت متوافقة كماً ونوعاً مع متطلبات المرحلة ومواكبة للتغير في الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

فمنذ تولي معاليكم لهذا المنصب سابقاً وخلال الفترة الحالية وانتم تقودون عملية التطور في القطاع المصرفي، حيث اتسمتم معاليكم بالعمل الجاد والدؤوب والشجاعة في اتخاذ القرارات المهمة والتي أتت لتحقق الاستقرار النقدي ولما فيه خير للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى الدور المهم الذي لعبته السياسة النقدية في عهدكم في الحفاظ على مكتسبات التصحيح الاقتصادي.

اخواني ،،،

اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن خالص شكري لمعالي الدكتور مروان عوض رئيس الجمعية السابق على الجهد الذي قام به طيلة فترة توليه رئاسة الجمعية حيث نجح بتوطيد العلاقة مع الأجهزة الرسمية ومؤسسات الدولة المعنية في الشأن الاقتصادي والشأن الاجتماعي على السواء ، والتي كان لها الأثر الكبير في تلبية احتياجات القطاع المصرفي ومواكبة التطورات فيه والنهوض به.

اخواني ،،،

لا يخفى على أحد هنا بأن لقائنا هذا يلتئم في أوقات صعبة ودقيقة يمرُ بها اقتصادُنا الوطني، بعد أزمة اقتصادية خانقة ألقتْ بظلالها على مختلف الاقتصاديات العالمية، حيث تشير أحدث المؤشرات الإقتصادية إلى تراجع نسب النمو الإقتصادي وتفاقم عجز الموازنة وارتفاع الدين العام وتراجع الصادرات الذي صاحبه ارتفاع كبير في فاتورة الطاقة للمملكة.

إن جميع هذه المؤشرات توضح لنا صعوبة المرحلة الراهنة وحجم التحديات التي تقف أمامنا والتي يواجهها اقتصادنا الوطني. وهذا يفرض علينا كقطاع خاص ، ومؤسسات الدولة أن نكون عند أعلى درجات الاستعداد لحمل أمانة المسؤولية، وأن نساهم معا في دعم وتحفيز اقتصادنا الوطني بكافة الوسائل والامكانات لاعادة النشاط اليه باسرع وقت ممكن.

أخواني،،،

نحن نؤمن كقطاع مصرفي بأن علاج أية مشكلة تكمن في تحديد المسببات، والتي يمكن ان تتلخص بثلاث محاور وهي تراجع حجم الطلب وشح الاستثمار في المملكة وضعف القوانين والتشريعات التي تخص بعض القطاعات الواعدة.

وأود أن أؤكد هنا على أهمية الدور الذي يمكن للقطاع المصرفي ان يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار الخبرات المتراكمة لهذا القطاع في تحديد القطاعات الواعدة والمعوقات التي تواجهها.

ومن ادراكنا لحجم التحديات التي نواجهها فنحن اليوم كقطاع مصرفي

جاهزون للعمل جنباً الى جنب مع الحكومة بمختلف مؤسساتها ، للخروج بمقترحات وسبل لتحفيز النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.

اخواني،،،

لقد كانت العلاقة ما بين البنك المركزي والبنوك المرخصة طوال الفترة الماضية خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا، والذي نسعى من خلاله للعمل معاً على تطوير البنية التشريعية و مواصلة تنمية البنية التحتية للقطاع المصرفي، لتعزيز تنافسية هذا القطاع على المستوى الإقليمي ، حيث كانت البنوك وستبقى بوابة الأمان لأقتصادنا الوطني والممول الأكبر لمختلف الأنشطة الأقتصادية في المملكة.

وفي الختام اسمح لي معاليكم أن أؤكد لكم هنا، إن الجهاز المصرفي ملتزم بأهداف النمو الأقتصادي وذلك من خلال الالتزام و التجاوب مع سياسات البنك المركزي و توجهات السياسة النقدية، لتحقيق المزيد من الازدهار و التقدم و الاستقرار النقدي في ظل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم، اطال الله في عمره.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أرحب بمعاليكم و بضيوفنا الكرام.

ثانياً:

كلمة معالي الدكتور

زيـــاد فريـــز

محافظ البنك المركزي الأردني

الأخوات والإخوة الكرام

يسعدني أن أكون بينكم اليوم لمناقشة ابرز التطورات الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اقتصادنا الأردني مؤخرا. كما أود أن استعرض معكم موجزا بمتطلبات السياسات الاقتصادية والأدوار المطلوبة من كل واحد منا، لمواجهة تلك التحديات وبما يمكننا من تعزيز الثقة بأنفسنا وقدرتنا على السير باقتصادنا الوطني في مسار النمو الشامل القابل للاستمرار.

كما تعلمون، فقد واجهت المملكة العديد من التحديات التي فرضتها تطورات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي انفجرت في عام ٢٠٠٨، وما زالت تداعياتها تعصف باقتصاديات العديد من دول العالم. وتبعاً لذلك، فقد تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الأردنية وتراجع مستوى التدفقات الاستثمارية المالية الواردة للمملكة سواء على شكل استثمارات في المحافظ المالية أو كاستثمارات مباشرة، كذلك تراجعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج ودخل السياحة. وقد انعكس هذا الوضع محلياً بتأجيل كثير من القرارات الاستهلاكية والاستثمارية من قبل الشركات والأفراد كما هو الحال في كثير من دول العالم.

وقد فرضت التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الأردني في العام الماضي وبداية هذا العام متأثرة بتداعيات الربيع العربي تحديات إضافية على المملكة أفرزت حالة من عدم اليقين ساهمت في تعميق التراجع في الاستثمار الخارجي والداخلي، كما واجه الأردن عبئاً إضافياً تمثل في تأخر المساعدات الخارجية المتوقعة ضمن الموازنة لهذا العام. أضف إلى ذلك انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي فاقم أثر ما سبق على موازنة الحكومة وحجم المديونية وعلى فاتورة المستوردات من الطاقة مما شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات.

وإزاء تلك التطورات تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة بصورة واضحة خلال العامين الماضيين لتصل إلى نحو ٢,٥٪ في المتوسط، وذلك في أعقاب مرحلة كان قد حقق فيها الاقتصاد الأردني نموا مضطرداً بلغ بالمتوسط ٧,٦٪

خـلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. كمـا بقيت معدلات البطالة أعلى من متوسـط معدلاتها في الشـرق الأوسـط بالرغم من انخفاضها في الآونة الأخيرة، مشـكلةً بذلك تحدياً لابد من استيعابه. كما أن تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع التكاليف أدى إلى زيادة نسـبة التعثر ، ولا سيما في الشـركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما انعكس على ارتفاع مسـتوى الديون غير العاملة لدى الجهاز المصـرفي. وقد يكون ذلك سبباً في تحفظ البنوك في منح الائتمان.

لقـد أفرزت التطورات السـابقة مجموعة من التحديات أمام صـانعي القرار من اجل الحفاظ على الاسـتقرار الاقتصـادي والمالي في المملكة في الأجلين القصـير والمتوسط والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولا: احتواء العجز المتزايد في الموازنة العامة، لا سيما تقليل حجم الكلفة التي تتحملها المالية العامة الناتجة عن دعم الطاقة، وإعادة الانضباط للمالية العامة في الأجل المتوسط.

ثانيا : المحافظة على الاستقرار النقدي بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثا: المحافظة على سـلامة واسـتقرار الجهاز المصـرفي ليتمكـن من القيام بدوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

الأخوات والإخوة الكرام،

اسـمحوا لي أن أبـدأ بالتحدي الأكبر وهو تحدي الماليـة العامة. وقد يكون من المفيـد هنا التذكير بأبرز العوامـل التي أدت إلى تراجع أوضـاع المالية والتي يمكن تلخيصـها بالتوسـع الكبير في الإنفاق الحكومي وانخفاض الإيرادات المحلية خلال السنوات الثلاث الماضية والعودة عن سياسة تحرير المشتقات النفطية والذي ترافق مع انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط.

وعليه، فإن معالجة تحدي المالية العامة يتطلب معالجة العوامل السابقة بصورة متكاملة، بحيث يتم اتخاذ حزمة جديدة من الإجراءات لترشـيد الإنفاق العام خلال هذا العام وفي الأجل المتوسط، وتحسين الإيرادات من خلال اتخاذ خطوات ملموسة

وفعالة تُحسّـن كفاءة التحصيل الضـريبي وتحد من التهرب الضريبي. وكذلك يجب إعـادة النظر بقانون ضـريبة الدخل بحيث يتم تحسـين العائدات الضـريبية دونما التأثير سلباً على عجلة النمو الاقتصادي والاستثمار. كما أنه لا بد من اتخاذ خطوات إضـافية لمواجهة هـذا التحدي بتوجيه الدعم الحكومي لمسـتحقيه، وبالعودة للعمل بآلية تسـعير المشـتقات النفطية حسـب أسعار السـوق والتي أثبتت فاعلية عالية في حمايـة اسـتقرار الماليـة العامـة قبل التوقـف عن العمل بهـا، وهذا لا ينفـي أهمية الإجـراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً في هذا المجال والتي تمثل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

وفيما يتعلق بتحدي المحافظة على الاستقرار النقدي، فقد واجه البنك المركزي الضـغوطات على ميـزان المدفوعات خلال العامين الماضـيين بمسـتوى مرتفع من الاحتياطيـات الأجنبية ولا يزال البنـك المركزي يحتفظ بمسـتوى مريح وآمن منها يمكنه من مواجهة الضـغوط القائمـة كونها تتجاوز العديد مـن المعايير والمقاييس الدولية المسـتخدمة في تقييم مدى كفايـة الاحتياطيات الأجنبية لأي دولة والتي من أهمها مدى تغطية الاحتياطيات للمسـتوردات بالأشهر والتي تبلغ حاليا خمسة شهور، علماً بأنه ليس هناك في الأدبيات الاقتصـادية حد أدنى لمدى التغطيـة الأمثل، على الرغـم من أن بعضـها يشير الى أنها تتراوح ما بين ٣-١,٥ شهور.

وأود الإشارة هنا إلى أن التقييم الموضوعي للبنك المركزي والذي يتطابق بشكل تام مع تقييم المؤسسـات المالية الدولية وفي مقدمتها صـندوق النقد الدولي، يؤكد أن سياسـة ربط سعر صـرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي مازال الخيار الأمثل والأكثـر ملائمة لخصـائص الاقتصـاد الأردني. حيـث أن هذا النظـام اثبت جدواه وفاعليته وملائمته للمتغيرات الأساسية الكلية للاقتصاد الأردني بما يضمن تنافسية الدينار الأردني، وكما أن إتباع هذه السياسـة يشـكل الركيزة المناسـبة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز مقومات الاستقرار المالي والنقدي.

الأخوات والإخوة الكرام،

قبـل الانتقال للحديـث عن تطورات الجهاز المصـرفي وتحـدي المحافظة على

استقراره وسلامته، أود أن أشير إلى بعض المتغيرات والمؤشرات التي تؤكد على إمكانية تجاوز تلك التحديات على الرغم من الصعوبات التي أفرزتها الظروف الإقليمية والدولية والمحلية.

ففيما يتعلق بفاتورة مستوردات المملكة للطاقة، فمن المهم التأكيد على أن الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة تعود بشكل كبير لانقطاع الغاز المصري الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً. ويمكن القول بأنها ضغوط مؤقتة ومن المتوقع بعد زوالها (من خلال إنشاء رصيف لاستقبال الغاز أو عودة تدفق الغاز المصري) أن تنخفض فاتورة مستوردات المملكة من الطاقة، والتي وصلت إلى نحو ٢,٦ مليار دولار خلال الثلث الأول من العام الحالي . هذا إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية خلال الفترة القليلة الماضية بحوالي ٢٠٪، وهو انخفاض من المتوقع له أن يستمر في الأجلين القصير والمتوسط وفقاً للتوقعات الدولية. الأمر الذي سيخفّض بشكل ملموس فاتورة المستوردات وفاتورة دعم الطاقة خاصة بعد تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية الذي تم مؤخراً.

وعلى الرغم من تراجع الطلب المحلي، فقد عاد الطلب الخارجي ليشهد نمواً قوياً كما يتضح من دخل قطاع السياحة الذي نما بنسب متسارعة خلال الشهور الخمسة الأولى من هذا العام وصلت إلى ١٥,٦٪ (٤٠٪ في شهر أيار) ومن ارتفاع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج للشهر الثالث على التوالي، حيث ارتفعت بنسبة ١,٩٪ خلال شهر أيار. ونأمل أن تستمر وتيرة التحسن في هذين المجالين نظرا لأهمية الدخل السياحي وحوالات العاملين في دعم وضع ميزان المدفوعات ورفد المملكة بالعملات الأجنبية، حيث بلغ الدخل منهما حوالي ٣ مليارات دولار خلال الخمسة شهور الأولى من هذا العام، علاوة على دورهما في زيادة فرص العمل وتعزيز الاستثمار والمساهمة في مسيرة البناء والنمو الاقتصادي، مما يتطلب الاعتناء بأبنائنا العاملين في الخارج من خلال إيجاد إطار مؤسسي يعنى بهم ويعمل على استقطاب المزيد من استثماراتهم وتحويلاتهم وخصوصا في مجال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذين يشكلون مصدراً أساسياً فيه. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد من أهم قنوات التمويل التي تساهم في سد

فجوة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، قد شكل نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال السنوات الماضية. وبناء على التطورات الأخيرة، فإنه يتوقع أن تصل نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٪ في هذا العام مقابل ١٠,٠٪ خلال العام الماضي.

هذا ومن المتوقع أن تؤدي المستجدات الإقليمية والاقتصادية الحالية إلى تعزيز نمو قطاع السياحة و إعطاء السوق الأردنية ميزة تفضيلية على الأسواق الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي والعمالة بسبب الاستقرار الذي تتمتع به المملكة، وكذلك فإن استئناف حصول المملكة على المساعدات المتوقعة وعلى المبالغ التي رصدتها دول الخليج العربي لدعم المشاريع الاستثمارية في المملكة (والبالغة ٥ مليارات دولار) سيؤدي إلى تعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بصورة إيجابية على وضع ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي.

الأخوات والإخوة الكرام،

أما فيما يتعلق بتحدي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد نجحت سياسات البنك المركزي الرقابية والسياسات الحصيفة للبنوك المرخصة في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية قادر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد الأردني. وعلى الرغم من الارتفاع الذي حصل على مستوى الديون غير العاملة فتشير البيانات الحديثة إلى استقرار نسبة هذه الديون وقدرة الجهاز المصرفي على التعامل معها من حيث بناء مستوى ملائم من المخصصات لتغطيتها دون أن يؤثر ذلك على أرباح البنوك التي شهدت تحسناً واضحاً مؤخراً.

هذا ويقوم البنك المركزي حالياً بمراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية ووضع المعايير الملائمة لمجالس الإدارة وإدارات البنوك. ولتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتخفيض مخاطر السمعة وحماية عملاء التجزئة، فإن البنك المركزي يعكف حالياً على وضع ضوابط شاملة لمعاملة العملاء بعدالة تعكس الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال.

أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات المتوفرة إلى أن مؤشرات منح الائتمان ليست مرضية. فقد ارتفع معدل نمو التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بما نسبته ٢,٥٪ فقط خلال الثلث الأول من العام الحالي، مقارنة بـ ٥,٧٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك على الرغم من نمو إجمالي التسهيلات الممنوحة لجميع القطاعات بما نسبته ٥,٨٪. كما أن توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة، حسب النشاط الاقتصادي، يشير إلى أن الائتمان الموجه إلى القطاعات المنتجة قد شهد معدلات نمو متواضعة. أما بالنسبة إلى الكتلة النقدية، فقد نمت بمعدل ١,٧٪ فقط خلال الثلث الأول من العام الحالي وهو معدل أيضاً ليس كافياً لمتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي المنشود أو المطلوب. وعليه، فإن المرحلة الحالية تتطلب جهوداً متزايدة من البنوك والبنك المركزي على حد سواء باتخاذ المزيد من الإجراءات التي تتعلق بدور كل منهما لتنشيط سوق الائتمان وتشجيع الاستثمار.

وإيماناً من البنك المركزي بأهمية التعامل مع هذه التطورات بكفاءة، فقد قام بتطوير مجموعة من الأدوات الجديدة بهدف تمكين البنك المركزي من التأثير على مستوى السيولة في السوق النقدي وعلى سوق إقراض ما بين البنوك وتمكين البنوك من استغلال سيولتها بصورة أفضل. حيث تم استحداث أداة جديدة تمثلت باتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع وقد تمتد لآجال مختلفة، تطرح من خلال مزادات يجريها البنك المركزي، تستهدف إعادة تفعيل سوق إقراض ما بين البنوك وتقليل التذبذب في أسعار الفائدة فيه وإعادة توزيع السيولة، بما يمكن البنوك التي تعاني من نقص في سيولتها من الحصول على السيولة اللازمة عند أسعار فائدة معتدلة تضمن تلبية حاجاتها التمويلية ودعم توسعها في أنشطتها الاستثمارية والائتمانية.

وفي هذا الإطار، فقد استكمل البنك المركزي مؤخراً تطوير الإطار التشغيلي الجديد للسياسة النقدية، وذلك باستحداث أداة جديدة أخرى تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدي من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية حسب متطلبات النشاط الاقتصادي وبما يتلاءم مع أهداف سياسته النقدية. وتهدف هذه الخطوة بالمقام الأول إلى توفير السيولة للبنوك من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وتوفير السيولة التي يؤمل أن توجه إلى تمويل

أنشطة القطاع الخاص الإنتاجية وعلى رأسها الأنشطة الصناعية، وخصوصاً في ظل نقص السيولة وتواضع نمو عرض النقد ونمو الائتمان الموجه للقطاعات الإنتاجية.

وستصب هذه الخطوة أيضاً في تفعيل سوق السندات الثانوية، التي لا يخفى على أحدكم بأنها ما زالت ضعيفة. وفي إطار سعي البنك المركزي لتنشيط سوق السندات، فأود التذكير هنا بضرورة قيام البنوك بحث وتحفيز عملائها من الأفراد وغيرهم للإقبال على تداول السندات الحكومية بيعاً وشراءً، وذلك من خلال قيام البنوك بالإعلان عن استعدادها لبيع حصص معينة من السندات الموجودة في محافظها لعملائها، خصوصاً أن البنك المركزي قد لاحظ في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الأفراد للاستثمار في سوق السندات نظراً لارتفاع العائد عليها.

كما قام البنك المركزي أيضاً بتوفير التمويل للقطاعات الأكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية السائدة والتي لها دور مهم في النمو الاقتصادي، حيث قام بتجديد المبادرات المتعلقة بتسهيلات القطاع الصناعي وتخفيض الفائدة عليها لتوفير السيولة الملائمة له بأسعار مناسبة، كما قام البنك المركزي بتقديم حوافز لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعادة توجيه نشاط الشركة الأردنية لضمان القروض نحو ضمان القروض المقدمة لهذا القطاع، ودعم إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية. ويقوم البنك المركزي حالياً بالتعاون مع مؤسسات دولية للحصول على تمويل للقطاع بأسعار تفضيلية مدعوماً بمساعدات فنية لهذا القطاع من خلال الجهاز المصرفي.

الأخوات والإخوة الكرام،

في الوقت الذي يسعى فيه البنك المركزي لتوفير السيولة الكافية لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية، إلا أن توظيف هذه السيولة هي مسؤولية مؤسسات الوساطة المالية. وعليه، فإن نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي في تشجيع النمو والاستقرار يتطلب تحسين آلية وفاعلية الوساطة المالية التي تقوم فيها البنوك من حيث استمرار استثمار السيولة المتوفرة وتوظيفها بالشكل الأمثل الذي يخدم أولويات اقتصادنا الأردني.

هذا ويتطلع البنك المركزي إلى تفاعل أكبر من قبل مؤسسات الجهاز المصرفي للاستفادة من هذه المبادرات واستخدام السيولة التي تم توفيرها حديثاً ضمن الأدوات والنوافذ الجديدة لتمويل أنشطة القطاع الخاص بما يعزز فرص النمو والاستثمار.

وإنني أتطلع إلى أن تقوم جمعية البنوك بدور أكبر في تفعيل النشاط الاقتصادي والتقدم للبنك المركزي والحكومة على حد سواء بأي مبادرات أو مقترحات تهدف إلى دعم القطاعات المختلفة وتعزيز عملية النمو وبما يساهم في تعزيز السياسات الاقتصادية وتوجيهها لزيادة الاستثمار وفرص العمل. كما وأتطلع إلى قيام الجمعية بتوسيع دورها في مجال المسؤولية المجتمعية لتشمل المؤسسات الاقتصادية الى جانب الجهاز المصرفي، خاصة في هذه المرحلة. وسيقف البنك المركزي دوماً داعماً للدور المأمول لجمعيتكم.

وفي الختام، أود التأكيد على أن البنك المركزي سيستمر بسياسته الهادفة إلى تعزيز الاستقرار النقدي التي تُمثل سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي ركنها الأساسي، وهي سياسة سيستمر بإتباعها. كما سيستمر البنك المركزي باستهداف تعزيز متانة واستقرار جهازنا المصرفي. وإنني إذ أتطلع إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي تقومون به والتفاعل بصورة أكبر مع مبادرات البنك المركزي وإلى استمرار الحكومة باتخاذ الإجراءات الإصلاحية المالية وتعزيزها، فإنني على ثقة بأننا قادرون على تجاوز الظروف القائمة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال تكافلنا وقيامنا بأدوارنا جميعاً لمعالجة التحديات التي تواجه اقتصادنا داعمين جهود سيدي صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني في دعم مسيرة الأردن الإصلاحية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته